

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به
في الإقليم البحري من تاريخ نشره ما
صدر براسة الجمهورية في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٩

بتغيير بعض أحكام القانون رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٥٤ بفرض
رسم على البوانير التي ترسو على أرصفة ميناء الاسكندرية
المزرودة بتليفونات مصلحة المواني والمنائر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلم القانون رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم على البوانير التي ترسو
على أرصفة ميناء الاسكندرية المزرودة بتليفونات مصلحة المواني والمنائر ،

وعلم ما أرته مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢ من القانون رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٥٤
المشار إليه النص الآتي :

"يفرض رسم عن كل يوم أو جزء منه على كل باخرة ترسو بميناء
الاسكندرية على أحد الأرصفة المبينة في المادة السابقة بالفقرات الآتية :

١ - على كل باخرة سياحية أو ركاب .
٢ - على كل باخرة تجارية أو ناقلة بترول .
٣ - على كل سفينة حربية تابعة للقوات البحرية
الجمهورية العربية المتحدة" .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من
تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٩

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩
الخاص بتسجيل السفن التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ في شأن تسجيل السفن التجارية ،
وعلى المرسوم الصادر في ١٥ من يناير سنة ١٩٥١ في شأن المياه الإقليمية
المعدل بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ ،

وعلى ما أرته مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١ والمادتين ٢٦ و ٢٧
من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه النصوص الآتية :

"مادة ١ - فقرة ٢ - وتنهى من التسجيل السفن الشراعية المخصصة
لصيد وسفن "يخوت" التي لا تزيد حمولتها الكلية على عشرة
أطنان والتي لا تبحر عادة لمسافة أكثر من اثنتي عشر ميلا بحريا من الشاطئ
وكذا "المواعين" و"البراطيم" و"الصنادل" و"الزوارق" و"الفاطرات"
و"القوارب" و"الكراكات" و"قوارب الفطاسة" وغير ذلك من
المنشآت العائمة التي تعمل عادة داخل المياه" .

"مادة ٢ - يجوز لمصلحة المواني والمنائر أن تصدر شهادة تسجيل
مؤقتة تكون نافذة المفعول لرحلة واحدة أو أكثر ولمرة أقصاها ستة أشهر
قابلة للتتجديد إذا رأت إمكان استيقاء أو استكمال المستندات المقدمة
فيما بعد .

على أنه إذا لم تستوف الإجراءات والمستندات المطلوبة لتسجيل السفينة
خلال ستين من تاريخ صدور أول شهادة تسجيل مؤقتة تشطب السفينة
من السجل" .

"مادة ٣ - يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها كل مالك
أو مجهز أو رب مخالفة أحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٤" .